«الثوري».. عصدات وإضاءة

أحمد الحسني

«ارتياح شعبي واسع لتوقف القتال في صعدة»

رغم حقيقة هذا المانشيت الأبرز في عدد «الثوري» الفائت وبسبب هذه الحقيقة ايضاً تحول سلام صعدة فجأة الى انجاز مشتركي فتحت «الثوري» صفحاتها لاستثماره في التهديد والدعوة الى حروب مناطقية ومطالب بمؤتمرات مصالحة وطنية وحتى استغاثات بقطر من حر عدن أو اجترار أمجاد نضالات شخصية بافتعال أدوار وهمية في الحدث.

تحت مانشيت الارتياح الشعبي، أضيفت صعدة الى معظم عناوين أخبار المشترك ومقالات «الثوري» من الافتتاحية الوقورة وحتى وداع جبران الأخير..

فالأمانة العامة للاشتراكي تبحث الحوار وحرب صعدة والمشترك يدعو في اجتماع مجلسه الأعلى الى حشد الجهود الوطنية لوقف الاقتتال في صعدة بعد ان وقف ويقول في بلاغه ان وقف اطلاق النار في صعدة يأتي استجابة لمطلب وطني أكد اللقاء المشترك عليه ومشاركة رؤساء الكتل البرلمانية للاحزاب السياسية في الاشراف على وقف العمليات القتالية ثمرة لما اسماه البلاغ موقف المشترك المعلن منذ بدء المواجهات.

دينامو المشترك محمد قحطان الذي كان يحرض في اللقاء الموسع للمشترك في عدن على عدم السكوت على ظلم السلطة لعدن، قال ان معرفته بالحرب في صعدة لاتزيد عن معرفة أي مواطن عادي.. أما قيادي المشترك الصراري الذي كان في الضالع يدعو السلطة الى الاستجابة لكل مطالب ابناء الضالع لأنهم رسموا المستقبل باختيار المشترك مهدداً بمستقبل قاتم وصف الحرب في صعدة بأنها غامضة هذا الغموض.. ومحدودية المعرفة بحرب صعدة عند قيادي المشترك لم تمنع «الثوري» من تجيير السلام في الصعدة باسم المشترك وتحليل الصراري لها رغم الغموض في نصف صفحة في متناقضة ثورية لا أغرب منها غير اشادة الشيخ حميد الأحمر بدور الحزب الاشتراكي اليمني في كافة المراحل وان الحزب تعرض لحملة ظالمة من قبل هذه السلطة الفاسدة ولكن الله يأبى إلاَّ ان يتم نوره.. مزاد التناقضات على صفحات «الثوري» بعث -هكذا- النشاط والثورية في شيخوخة الدكتور السقاف، فافتتح دعوته لاكتشاف الشارع السياسي بهتاف كشفي «معاً ضد حرب صعدة معاً لمقاومة إذلال الجنوب» مستلهماً حرب صعدة في دعوة الى حرب أخرى باسم الجنوب عبر مقال سريالي سهله علينا كعادته بسكين بومبرانج الاسترالية والثورة الفرنسية والامريكية مخلوطتين بشعرة معاوية - ورش على الجميع وصية تشيخوف ليقدم لنا صينية الرشد السياسي على جذور كلمة اكتشاف وانها ثاوية في ذاكرته منذ قرأ اكتشاف الهند لنهرو، تاركاً في النهاية صعدة والجنوب منادياً بتوليه وجوه الفكر نحو الهند والصين وماليزيا واندونيسيا وتركيا وايران طالباً منا الاستفادة من خليط تلك المتناقضات.. عصدة اخرى لأستاذ فلسفة الجمال اضافتها «الثوري» الى عدد العصدات غير المستساغة الفائت حاشا فكري اللذيذ.

خاتمة: اكباراً لما يستحق الاكبار اقتبس من افتتاحية «الثوري» هذه الاضاءة «ان وقف الحرب هو مكسب وطني دون ريب ولكن الحيلولة دون تكرارها في المستقبل هو التحدي الحقيقي وبكلمات اخرى نحن أحوج مانكون الى اعادة النظر في السياسات والمعالجات التي تفتح الباب لتجدد النزاعات ذات الطابع العنيف وتطورها فيما بعد الى حروب دموية وهذا الأمر يتطلب رؤية وطنية وحلولاً تأخذ بعين الاعتبار مصالح جموع الشعب وفئاته المختلفة بعيداً عن النزاعات الضيقة».

الارياني: القرار السياسي لليمن مستقل ولجنة صعدة من المعارضة

□ جدد الدكتور عبد الكريم الإرياني -نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام -المستشار السياسي لرئيس الجمهورية- التأكيد على أن عملية تنفيذ مضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية ماضية وفق ماهو مرسوم لها، مشيراً إلى أنه لم تمر حتى الآن سنة منذ الانتخابات الرئاسية التي شهدتها اليمن في سبتمبر الماضي.

وقال الارياني" برنامج الرئيس محل تنفيذ ونتيجة الانتخابات والتقارير الدولية التي أشادت بها، وقالت إنها انتخابات حرة وديمقراطية كانت السبب في حصول اليمن على ما يزيد على ٦ مليارات دولار كدعم من الدول المانحة.. ونوه الدكتور الإرياني إلى أن عملية تنفيذ برنامج الرئيس تتجه في مسارات متعددة منها ما يخص عملية التنمية ومنها ما يخص مكافحة الفساد ومنها ما يخص السير في إجراءات تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس دول الخليج.

وحول موضوع مكافحة الفساد أكد الدكتور الإرياني أن برنامج الرئيس واضح في هذا الجانب قائلاً: «إن إجراءات محاربة الفساد تتم في ضوء ما تضمنه برنامج الرئيس وبرنامج الحكومة، مشيراً إلى الإجراءات الخاصة بإنشاء لجنة لمكافحة الفساد».

موضحاً أن الفساد لا يقتصر على اليمن فقط بل هو موجود في كل الوطن العربي.. واليمن وبالتعاون مع منظمات دولية ومنها منظمة الشفافية أعدت برامج لمحاربة الفساد.. وحول أحداث صعدة جدد الإرياني التأكيد على أن الدولة تعاملت مع الموضوع وفقاً لمسئوليتها وقال: «هناك من رفع السلاح ضد الدولة.. والدولة تعاملت مع التمرد كتمرد»، مستغرباً أن يكون هناك حديث يحاول.. شرعنة رفع السلاح في وجه الدولة.

وأوضح أن عملية تنفيذ الاتفاق الخاص بوقف العمليات العسكرية في صعدة يجري تنفيذه حالياً.

وقال :هناك لجنة مشكلة من الأحزاب والنواب والشورى والمؤتمر فيها أقلية، وهناك اتصالات تتم لتنفيذ الاتفاقية، مضيفاً النوايا هي التي ستحكم.. مؤكداً: النية متوافرة لدى القيادة السياسية وإلا لما أرسلت المعارضة للحوار مع المتمردين وفقاً للاتفاق المعلن..

وأكد المستشار السياسي لرئيس الجمهورية أن القرار السياسي في اليمن قرار مستقل ويتم اتخاذه وفقاً للأطر المؤسسية، مشيراً الى أن القيادة السياسية تلتزم بتنفيذ ما يرد من تلك المؤسسات.

□ د.الارياني

وحول المؤسسية في المؤتمر الشعبي العام قال الدكتور الإرياني إن المؤتمر حزب من عامة الناس فليس تجار اليمن كلهم في المؤتمر.. المؤتمر بقدم خدمة سياسية في إطار النظام الديمقراطي، متابعاً: المؤتمر هو أحد الأحزاب في الساحة وهو اليوم في الحكم وغداً خارجه.

واعتبر الحديث عن الجنوب والشمال من رواسب الماضي الموجود في أذهان الناس.. مضيفاً في حديثه خلال برنامج مباشر بثته قناة الجزيرة ليلة امس الأول- إن القضايا الوطنية تمر عبر مؤسسات دستورية وتلتزم بها القيادة السياسية والحكومة، مستدلاً على ذلك بتعامل القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية مع قضايا حل الخلاف الحدودي مع عمان والسعودية اللتين كانتا محل خلاف قبل أن تقرر الأغلبية البرلمانية إجازتها.

لكنه أوضح أن العلاقة بين الدولة والمجتمع محكومة عبر الانتخابات والديمقراطية.

مشيراً إلى أن المستقبل القريب سيشهد تطبيقاً لما تضمنه برنامج الرئيس في مجال السلطة المحلية.

مؤكداً أن هذه السلطة هي التي تقوم حالياً بإيصال قرارات الشعب إلى السلطة الأعلى التي بدورها تلتزم بتنفيذ تلك القرارات.

وفي رده على سؤال بشأن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها اليمن قال الإرياني: سيصطدم بعض المشاهدين إذا قلت انه يشرفني أنني كنت طرفاً في تلك "الجرعات" التي أنقذت الاقتصاد اليمني من الانهيار.

مؤكداً أنه لولا تنفيذ تلك الإصلاحات لكان الدولار يساوي أكثر من «٥٠٠٠» ريال يمني.

وبشأن المغتربين أوضح الإرياني أن اليمن تتعامل مع المغتربين على أساس تواجدهم في دول يجب أن يحترموا قوانينها، مؤكداً أنه في حال حصول أي أذى لمواطن يمني فإن الحكومة تتعامل مع تلك القضية كتعامل أية حكومة في العالم.

الدكتور الارياني اختتم حديثه بالتأكيد على أن أي مستشار للرئيس يمارس مهامه ضمن منظومة متكاملة حيث قال: «مستشار الرئيس يمارس مهامه ضمن منظومة، وللرئيس أكثر من مستشار، لكن المنظومة الأساسية هي الأساس والرئيس لا يتخذ قراراً دون الرجوع إليها».

مشاركة يمنية في اللقاء التاسع لمعاهد الإدارة العربية

■ يحيى نوري

□ تشارك الدكتورة وهيبة فارع عميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية عضو اللجنة الدائمة وعلى رأس وفد من كوادر المعهد في أعمال اللقاء السنوي التاسع لمديري معاهد ومدارس الإدارة في الوطن العربي والذي تعقده المنظمة العربية للعلوم الإدارية في القاهرة خلال الفترة ٢٥-٢٧ من الشهر الجاري.

وأوضحت الدكتورة وهيبة لـ«الميثاق»: ان انعقاد اللقاء التاسع لمعهد ومدارس الإدارة العربية يأتي فرصة ثمينة للوقوف أمام حجم الانجاز المتحقق على صعيد التعاون والتنسيق بين المعاهد والمدارس العربية في الوطن العربي.

وعلى مستوى مختلف جوانب العملية التدريبية والتأهيلية وتبادل الخبرات والمعلومات، بالإضافة إلى الوقوف أمام آفاق التعاون المستقبلي من خلال التنبؤ لابرز احتياجات ومتطلبات التعاون في هذا المجال وبما يعمل على تعزيز وتيرة انشطة المعاهد العربية وجعلها قادرة على المواكبة المقتدرة لكل جديد يطرأ على صعيد العلوم الإدارية ورفد الإدارة العربية بها أولاً بأول.

وأكدت الدكتورة وهيبة ان وفد المعهد الوطني سيقدم إلى اللقاء العديد من الأوراق التي تعنى بقضايا التدريب والتأهيل الإداري.

وكذا تقديم صورة كاملة عن طبيعة الجهود التي تبذلها بلادنا في هذا الجانب وتطلعاتها نحو المزيد من الاستفادة من التجارب والخبرات لمدارس ومعاهد الإدارة العربية وتعزيز التعاون معها.

□ د. وهيبة فارع

كتلة المؤتمر تناقش تطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات المحافظين

■ وليد غالب

□ ناقشت الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام ولجنة السلطة المحلية بمجلس النواب ورؤساء كتل المحافظات مع وزارة الإدارة المحلية مشروع التعديلات الدستورية المتعلقة بتطوير نظام السلطة المحلية وانتخابات المحافظين ومديري المديريات.

وفي الاجتماع الذي ترأسه الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس مجلس النواب- الأمين العام المساعد، وبحضور عبدالقادر علي هلال وزير الإدارة المحلية تم مناقشة التوجهات الحكومية الجديدة والتباحث حول اهم التعديلات في ضوء تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح فيما يخص قانون المجالس المحلية وتطوير الحكم المحلي.

وقال أحمد الزهيري- عضو اللجنة العامة مقرر الكتلة البرلمانية للمؤتمر ورئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب: إن اللقاء يأتي من أجل الاتفاق على الرؤية المستقبلية للتقسيم الإداري والتشاور حول تفاصيل بنود التعديلات الدستورية خصوصاً مايتعلق بانتخابات رؤساء الوحدات الإدارية في المحافظات.

واضاف: نتوقع من خلال اللقاءات القادمة التي سنجريها مع قيادة الوزارة ان نخرج برؤية شاملة يتفق عليها البرلمان والجانب الحكومي في إطار التنسيق والعمل المشترك بين نواب الشعب والسلطة التنفيذية، وهذه الرؤية ستكون بالتأكيد منبثقة من مضامين البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر في الانتخابات الرئاسية فخامة المناضل علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

□ الزهيري □ الراعي □ هلال

ونوّه الزهيري إلى أن مشاركة رؤساء الكتل البرلمانية للمحافظات تأتي من اجل طرح وتناول خصوصية كل محافظة على حدة ومراعاة هذه الخصوصية فيما يتم الاتفاق عليه من نقاط وبنود.

من جانبه ثمّن وزير الإدارة المحلية عبدالقادر علي هلال الدعم الذي يلقاه نظام السلطة المحلية من البرلمان بشكل عام ومن الكتلة البرلمانية للمؤتمر بصورة خاصة.

وقال هلال: أن عدة لقاءات ستعقد بهدف اطلاع ممثلي السلطة التشريعية على توجهات الوزارة وبرامجها الكفيلة بترجمة البرنامج الحكومي المستمد من البرنامج الانتخابي للرئيس وكذا الاستماع لآرائهم وملاحظاتهم حول نظام السلطة المحلية بغية تطويره وتوسيع صلاحياته وتنمية موارده المالية التي تُسند إلى المجالس المحلية وذلك من خلال انتخابات المحافظين ورؤساء السلطات المحلية بالمديريات.

لافتاً إلى أنه ستتضمن اللقاءات الاستماع إلى تقارير شاملة عن الأوضاع العامة للوحدات الإدارية في المحافظات وتقييم كامل لها ولرؤساء هذه الوحدات..

وعبّر هلال عن شكره للجهود التي تبذلها لجنة السلطة المحلية لمجلس النواب وكل اللجان الأخرى بالمجلس، مؤكداً على ان كل الملاحظات والآراء التي ستخرج بها هذه اللقاءات ستوضع في عين الاعتبار وسيعمل جاهداً على تحسين أداء الوزارة ومتابعة أوضاع جميع الوحدات الإدارية التابع لها ومعالجة كل السلبيات وتغطية مكامن العجز والقصور.

قانون السلاح يتعثر في غياهب المادة (٣)

□ ٢٧ شهراً قضتها تعديلات قانون السلاح في أروقة لجنة الدفاع والأمن التابعة للبرلمان، حتى استطاعت ان تخرج من بنود جداول الأعمال المتتالية منذ سنة إلى قاعة مجلس النواب في الثاني عشر من الشهر الجاري، واعتلى رئيس اللجنة يحيى الحاوري منبر القاعة ليشرع في تلاوة نصوص تعديل القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٢م بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها.

لكن ما ان بدأ النواب مناقشة التعديلات الاثنين الماضي إلاَّ وطفت على السطح خلافات قديمة كانت السبب الرئيس في بطء إنجاز دراسة مشروع التعديلات وإلغاء «الحيازة» من تسميته.

وبسلام مرت المادة الأولى والثانية دون كثير جدل، وبمجرد الدخول في الفقرة (أ) من المادة (٣) استعرت الخلافات بين البرلمانيين كون الفقرة تنص على أن من أهداف القانون «تنظيم حيازة الأسلحة الشخصية في العاصمة وعواصم المحافظات».. المؤيدون بمن فيهم لجنة الدفاع يرون ان علاج الكثير من المشاكل الأمنية يرتبط بصورة أساسية بإيجاد معالجات ذات طابع جذري لموضوع الأسلحة من حمل وحيازة واتجار، فيما المعارضون لنص الحيازة اعتبروا بقاء الفقرة مثاراً لمشكلات متعلقة باحتمالية تفتيش المساكن تحت مبررات «الحيازة»: وقال النائب الإصلاحي حميد الأحمر في مقترحه بسحب فقرة الحيازة إنها ستخلق فتناً البلاد في غنى عنها، فيما النائب المؤتمري محمد عبدالله القاضي أشار إلى أنه من الصعب تنفيذ عملية تنظيم الحيازة في الوقت الحاضر خصوصاً، دون أن يدلي بمزيد من التوضيح أثناء اشتراكه في النقاش داخل القاعة، وأضاف النائب علي عبدربه القاضي بالقول: إنه يجب أن يعالج القانون الأسباب الدافعة لاقتناء السلاح.

وأرجع النائب صخر الوجيه رفضه إلى أن نص الحيازة سيكون انتقائياً أثناء تنفيذه ولن يسري على الجميع.

وعقب زيادة الضجيج بين النواب في القاعة اضطر نائب رئيس البرلمان اللواء يحيى الراعي لرفع الجلسة ليتأجل استئناف التداول في القانون إلى أجل غير مسمى.

وبحسب تقرير لجنة الدفاع والأمن الدارسة للتعديلات فإن القانون يهدف إلى تنظيم حمل وحيازة الأسلحة النارية الشخصية في أمانة العاصمة وعواصم محافظات ومدن اليمن التي تحدد بقرار من وزير الداخلية الذي حصر عليه أو من يفوضه إصدار تراخيص الحيازة أو الاتجار أو الاستيراد للسلاح الشخصي أو المفرقعات، كما ينظم استيراد وبيع وشراء وإصلاح وخزن الأسلحة وذخائرها والمفرقعات المستخدمة لأغراض تنفيذ مشاريع تنموية وكذا الإشراف والرقابة والترخيص على نقلها والتأكد من استخدامها في الأغراض المرخص بها.

ارتياح واسع لنجاح لجنة تنفيذ اتفاق صعدة في مهمتها

■ عبدالولي المذابي

■ خلال أسبوع واحد حققت لجنة تنفيذ اتفاق صعدة نجاحاً لافتاً في مهامها الأولية عقب انتقالها الى صعدة الاحد الماضي ومباشرة أعمالها بمستوى عال من التنظيم والتفاهم والانسجام بيّن اعضائها.

ولاقت تلك النجاحات ارتياحاً واسعاً في الأوساط السياسية والاجتماعية محلياً وعربياً، بدءاً بسريان وقف اطلاق النار بشكل كامل وايجاد نقاط تفاهم مشتركة بين الجانبين تمهيداً لتنفيذ بقية القرارات التي أصدرها مجلس الدفاع الوطني في شهر مارس الماضي.

ومما يمد اللجنة بعوامل النجاح أن مهمتها تأتي عاقبة لاتفاق توسطت فيه لدى القيادة السياسية دولة شقيقة وعزيزة فحواه قنوع المتمردين بإلقاء السلاح والالتزام بالنظام والقانون، والقبول بالحلول السلمية لإنهاء الفتنة.

كما يعد نقطة مضيئة ايضاً اشراك ممثلين لألوان الطيف السياسي في تنفيذ هذه المهمة الوطنية، بتفاهم وانسجام، يحمل دلالات واضحة على تعافي الحياة السياسية في اليمن ويشكل أنموذجاً متفرداً للحوار المثمر والتعاون الناجح بين الأطراف السياسية لتحقيق مصلحة وطنية عليا.

ولعل أهم العوامل التي وقفت وراء نجاح هذه اللجنة هو ذلك الدعم والتشجيع من القيادة السياسية وحرص الرئيس علي عبدالله صالح على اتباع الحلول السلمية وميله الى التسامح، والذي يأتي عادة من موقع القوة في الموقف، كما حدث مع المتمردين الذين أعلنوا قبولهم باتفاق صعدة في الوقت الذي أدركوا فيه اقتراب النهاية بعد أن ضيقت القوات المسلحة والأمن الخناق عليهم.

إن المتمردين قدروا الموقف بذكاء عندما اختاروا قطر كورقة رابحة في الوساطة بينهم وبين الدولة، وهي تخريجة ذكية حالت دون رفض القيادة السياسية للوساطة القطرية، والقبول تقديراً للمواقف القطرية المشرفة المساندة لليمن ووحدته في مختلف الظروف.

ويبقى القول إن القوات المسلحة والأمن كانت على مستوى عال من المسئولية الوطنية والوعي بمصلحة اليمن عندما أعلنت تعاونها الكامل مع لجنة تنفيذ اتفاق صعدة والتزمت بوقف اطلاق النار، وهو موقف يستحق الاشادة والتقدير، لما ينطوي عليه من ادراك لواجبات هذه المؤسسة الوطنية في الحفاظ على سيادة الدولة واستقرارها.

الميثاق

نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم

مدير التحرير: أمين الوائلي

نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي، يحيى علي نوري

سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي

الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة

اسعار الاشتراكات:

● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار

● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال

العنوان

الجمهورية اليمنية- صنعاء - شارع رقم (١٢)

متفرع من شارع الزبيري أمام مبنى «سبأ فون»

تليفون: (٤٠٢٨٤٣-٤٦٦١٢٨-٤٠٢٨٤٥)

فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧